(VII)

الانتفاضة العربية الكبرى والمستقبل: عن «المشروع النهضوي العربي» والمد الثوري: أي علاقة منشودة ممكنة؟

لقد حاولنا، فيما سبق، ملامسة بعض جوانب الحراك الثوري الجاري في الوطن العربي، وذلك بهدف طرح ما هو ممكن ومتاح حول بعض أبعاده ودلالاته من أسئلة وملاحظات نقدية أولية. مع ضرورة الوعي بما يكتنف هذه اللحظة التاريخية في مجتمعاتنا من زخم في تواتر وتسارع التغير والتحول، مما يستوجب التحوط المنهجي في تقديم الأجوبة السريعة واتخاذ المواقف والأحكام الجاهزة. لذا يبدو لنا مفيدا، في هذا المقام، أن نعيد استجماع وتكثيف بعض الملاحظات والخلاصات الأساسية، لا بهدف الاستعادة والتكرار، وإنما من أجل التذكير بأهميتها الوازنة، ولاسيما فيما يرتبط باستثمار إيجابيات هذه الانتفاضات الثورية في **رفد مشاريع النهوض والتجديد في سياقنا العربي وطنيا وقوميا**. ونأمل أن يكون فيما سنقدمه لاحقا من ملاحظات أو تساؤلات بعض ما يستجيب لهذا المسعى الفكري والمنهجي العام. ونوجز أهمها فيما يلي:

1. يستخلص، من تواريخ الثورات الإنسانية مهما كانت سياقاتها ومجالاتها: (زراعية، صناعية، معرفية، تواصلية، أو سياسية اجتماعية

وثقافية وحضارية...)، أن كل ثورة هي، من زاوية مقاربتها **كظاهرة اجتماعية**، بمثابة «**سيرورة تراكمية**» حتى ولو حدثت، في مرحلتها الأولى، دفعة واحدة وبشكل سريع مفاجئ أحيانا. ولذا فإن **الثورة هي مواصلة اجتماعية دينامية لآنات ومراحل الهدم والبناء وإعادة البناء تم التجديد والتطوير والابتكار**... مما يدخل المجتمع في دورات انتقال متعدد الجوانب والمجالات والعمليات... وهو واقع ثوري يتطلب من مختلف الفاعلين المعنيين تعاملا ذكيا وهادئا مع متغيراته ومعطياته ومطالبه ومصاعبه... وذلك بما هو واقع نسبي جديد لم تتضح معالمه بشكل جلي كلي. الأمر الذي يلزم هؤلاء بالارتقاء بمستوى فهمهم لنجاح الثورة ومهامها إلى مرتبة **الذكاء السياسي** المدعوم والموجه بـ: «**حس عملي: Sens pratique**» قمين بتحصين مكتسبات الثورة واستثمارها بشكل سليم منتج في مسارات التنمية والتحديث والبناء الديمقراطي المتوازن... أي فيما قامت هذه الثورة/الثورات من أجل تحقيقه، طلبا لتغيير جذري للواقع الراهن المهترئ في مجتمعاتنا[1].

2. يستفاد من ذلك أن الثورة هي، بالضرورة وبطبيعة روحها وأهدافها، **توجه نحو المستقبل**، أو هكذا يجب أن تكون في مفهومها التقدمي وصبوها إلى التحرر من ثقل الرديء والقديم، وإلى البناء المتجدد على أنقاضه المتهالكة. غير أن هذا الفهم الإيجابي والمستقبلي للثورة لا يمكنه أن يحقق مضمونها على الأرض إلا إذا امتلك المجتمع المعني، بكل نخبه وفاعليه، **رؤية واضحة ومتناغمة حول مواصفات ومعالم هذا المستقبل المنشود** الذي ينبغي توجيه الفعل الثوري نحو المساهمة في بنائه. فليس

مضمونا – في وضعية ضبابية أو غياب هذه الرؤية المطلوبة – أن تتجه كل ثورة نحو المستقبل، بل قد تكون متى توفرت لها شروط ذلك، تراجعا إلى الماضي أو ارتماء في أحضان مجاهيل ومتاهات غير مضمونة العواقب والمآلات. إن ما يدعوه البعض **بالفطنة أو العبقرية أو الحكمة السياسية أو الذكاء الحضاري للشعوب والمجتمعات** هي ما يحدد نمط تعاملها مع وقائع وأحداث تاريخها، ويشرط نجاح ثوراتها، أو الزج بها في غياهب فوات سوسيوتاريخي سحيق، كما حصل لمجتمعاتنا العربية في الكثير من محطات تاريخها القديم أو الحديث والمعاصر معا[2].

3. يستلزم الأمر إذن – وفي هذه المرحلة الانتقالية العصيبة من تطور مجتمعاتنا بما فيها تلك التي لم تستكمل أي مرحلة من ثوراتها – تجميع كل القوى السياسية والثقافية والاجتماعية الحية والفاعلة في إطار ما يمكن تسميته «**كتلة وطنية تاريخية**» تؤسس لمعايير وأسس ومقومات المستقبل الديمقراطي المراد في المجتمع المعني. وذلك في إطار السعي إلى بلورة تشاركية لـ «**مشروع مجتمعي واضح المعالم والرؤى متكامل المكونات**». مشروع يفترض أن يساهم الجميع في صياغته وتشكيل مضامينه وتوجهاته وآليات اشتغاله بلا إقصاء أو تهميش، وأن يقبل الكل أيضا بمقتضيات توافقاته وتعاقداته وقيمه ومبادئه وشروط تنزيله والعمل به على مستوى النظرية والممارسة في آن[3].

وهنا يمكن أن نستحضر أدوار ومهام الأحزاب السياسية والهيئات النقابية ومؤسسات المجتمع المدني وكل النخب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية... وما يجب أن تعتمده راهنا من **إعادة تأهيل وتجديد لأطرها وهياكلها وتوجهاتها الفكرية والسياسية وأساليب**

تدخلاتها... وتطويرها، بشرا ومضامين ثقافية وأشكالا تنظيمية وقانونية وتدبيرية وحكامة جيدة...، وذلك حتى ترتقي بنفسها إلى مستوى الانخراط الإيجابي المنتج والفاعل في مجمل رهانات هذا الاستحقاق التاريخي الكبير، مساهمة بذلك في تنمية سياسية واجتماعية متكاملة متوازنة[4].

4. ولعل من أهم ما يتطلبه هذا الاستحقاق من تلك النخب والقوى الاجتماعية والسياسية المعنية هو تجنب الانزلاق - في إطار الحوار الوطني والتعامل السياسي - نحو أي مواقف أو حلول حدّيّة أو جذرية واحدة ووحيدة لا ترى لها أي بديل ممكن سوى ما ينسجم مع تصورها الخاص مهما كانت قوته ومصداقيته الاجتماعية. وذلك درءا للصراعات أو النزاعات الفئوية أو الطائفية أو القبلية أو الإثنية أو الدينية وغيرها. إن **الاتجاه نحو اعتماد حلول مرنة للمشكلات المستعصية وآفاق مفتوحة على كل التوجهات الفكرية والسياسية والإيديولوجية والدينية والمذهبية...**، وخاصة في ظروف هذه المرحلة التحولية التي أعقبت - أو التي ما تزال تزامن - بعض تجارب هذا المد الثوري العربي، هو ما ندعو إلى تبنيه في هذه الظرفية الحاسمة بالذات.

إن الجدل الدائر حاليا حول **مدنية الدولة** مثلا، وحتى لو قبلنا من حيث المبدأ بهذه الدولة في مدلولها العام، ينبغي ألا يفضي إلى تجاذبات فكرية وقانونية وسياسية ودينية ودستورية لا نهاية ولا مخارج لها أحيانا. وإنما ينبغي أن يركز على الأسس والمبادئ العامة والقواسم المشتركة التي يمكن أن تعمل على تكتيل وتوحيد كل قوى المجتمع للمشاركة في بناء أسس هذه **الدولة الوطنية** المنشودة وتدبير مجالاتها ودواليبها بلا اجتثات أو إقصاء قصدي أو غير

مقصود. أما ما يفرق بين هذه القوى ويباعد من «**تناقضات ثانوية**» فإن حلها يصبح ممكنا ومتاحا بعد إنجاز تلك التوافقات حول الأسس والمشتركات الكبرى المشار إليها فيما سبق[5].

إن ما جعل **الدولة الوطنية** في المجتمعات الغربية قوية متماسكة وممثلة لكل مكونات المجتمع هو أنها راهنت – عبر سيرورة تشكلها التاريخي – على المكاملة بين ثلاثة مكونات أساسية: **أولهما الدولة**، بما هي إطار تعاقدي وفاقي معبر عن كل شرائح وقوى وتوجهات المجتمع، ممثل لها كلها، لأنها هي التي أنتجته (أي مكون الدولة) بشكل ديمقراطي سليم، **وثانيها المجتمع** بما هو وحدة جغرافية وبشرية وثقافية تتم فيها عمليات الإنتاج والتبادل والتفاعل الاجتماعي في فضاء محدد الخصوصيات في الزمان والمكان، **وثالثها الأمة** باعتبارها ذلك الإطار أو المفهوم السوسيوتاريخي والحضاري الذي يعبر عن مقومات الهوية الثقافية والإيديولوجية والمعتقدية والحضارية لمجموعة بشرية معينة قد تتجاوز – بكل اختلافاتها ومكوناتها الإثنية أو الاجتماعية...– حدود المجتمع الواحد، كأن نقول مثلا: الأمة المغربية، أو الأمة العربية، أو الأمة الإسلامية... إلخ. وذلك حسب تغليبنا لعنصر ما أو عدة عناصر محددة في هذا التوصيف أو ذلك. إن التكامل التناغمي بين كل هذه المكونات في إطار **دولة وطنية وفاقية** هو ما نفتقده في بلداننا العربية حيث تصوغ الدولة التسلطية قسريا مجتمعها على مقاسها الخاص بدل أن يكون هو الذي أفرزها لتمثيله والتعبير عن خصوصياته وتوجهاته بشكل ديمقراطي سليم. وبذلك تفقد هذه الدولة شرعيتها ومصداقيتها وتجذرها الاجتماعي، وتشتغل في شبه خواء سوسيوثقافي وسياسي مريع[6].

5. تعمنا الدروس، المستفادة من تواريخ الثورات الناجحة خاصة، أنه يُنتظر من كل ثورة حقيقية عميقة أن تفضي إلى توفير الشروط المناسبة لبلورة «**ثقافة جديدة**» **قوامها فكر حداثي مستنير ومعرفة متجددة ومنظومة قيمية وأخلاقية داعمة لمبادئ الحق والخير والجمال، ولكل القيم والممارسات السوسيوثقافية المكرسة لحرية وحقوق وكرامة الإنسان في المجتمع**. وهنا يمكن استحضار الدور التنويري المطلوب لكل نخب الثقافة والفكر والسياسة في تشكيل أسس ومضامين هذه الثقافة الجديدة. وذلك بعد أن حصل، في مجتمعاتنا العربية تحديدا، **شبه طلاق بائن بين الثقافة والسياسة**، مما أدى إلى بروز نموذج للمثقف المستقيل من السياسة والمتحفظ على ممارساتها أو المتعامل معها بشكل نفعي أو حتى انتهازي أحيانا، وأيضا إلى ظهور نموذج السياسي النابذ للثقافة الناظر إليها برؤية انتقاصية إذ أنها في تصوره بلا وظيفة أو جدوى. وهكذا تفقد الثقافة أحد محركات وموجهات اهتماماتها ومشاغلها الاجتماعية التي لن تجدها سوى في السياسة أساسا، كما تغدو السياسة ممارسة غُفْلا بلا مرجعيات فكرية أو أطر إرشادية موجهة. وفي إطار تحول الثقافة إلى مجرد حقل لإنتاج نظري للأفكار أو المنتوجات الإبداعية أو إلى مجال خبرة تحت الطلب...، وتحول السياسة بدورها إلى مجرد ممارسة فنية لقواعد لعب وتحايل أو حتى فساد أحيانا، وبلا استناد على أي مبادئ أو أخلاقيات أو قيم هادية للتفكير والسلوك... تنزلق الثقافة والسياسة معا إلى مهاوي رداءة فكرية وسياسية وقيمة، لا تساهم في بناء الثقافة الجديدة المنشودة، فتظل بالتالي عاجزة عن التأسيس لأي تنمية ثقافية أو سياسية أو اجتماعية متكاملة، بل تشكل، عائقا أمام إمكانات وفرص تحقيق هذه التنمية بالذات[7].

وهنا يمكن أن نستحضر الدور الخطير الذي يمكن أن تلعبه هنا وسائل الإعلام والاتصال والتواصل والمعلوميات وتقانات الطبع والنشر والتوزيع والبث وترويج المعلومات وتسويق القيم والأفكار وأساليب سبر الأراء وصناعتها... إلخ. ولذا فإن **إصلاح كل مكونات المنظومة المرتبطة بحقول الثقافة والتربية والإعلام** قد أصبح، في ظل إكراهات العولمة «**مجتمع المعرفة**» وتحديات «**الثقافة الكونية للنظام العالمي الجديد**»، مطلبا لامناص من تحقيقه. وذلك لردم تلك «**الفجوة المعرفية والحضارية**» التي تفصلنا الآن عن المجتمعات الغربية المتقدمة[8].

6. نركز على أهمية الملاحظة أعلاه انطلاقا من وعينا بأن الديمقراطية – وهي المطمح الأكبر لما بعد الثورة – لا تتمثل فقد في مجرد آليات أو مؤسسات أو أجهزة أو أي مقومات مادية أخرى، وإنما هي، بالإضافة إلى ذلك أي إلى كونها منهجا في تدبير الشأن المجتمعي العام، «**ثقافة مجتمعية شمولية**» **بالمعنى السوسيوأنثرولوجي لمفهوم الثقافة، أي أنها منظومة قيم ومبادئ ومعايير ورؤى للعالم... إلخ.** ينبغي نشرها وتعميمها والتربية عليها لتصبح مترسخة في التفكير والوجدان موجهة للسلوكات والعلاقات الاجتماعية والتبادلات المادية والرمزية. ولذا فإن الديمقرطية لا تستنسخ – حتى ولو بعد ثورة – وإنما يجب أن تُستنبت منهجا وثقافة في تُربه سياقها الخاص، متفاعلة مع خصوصياته ومقوماته السوسيوحضارية المتعددة، ومتواشجة، في الآن ذاته، مع السياق الكوني للحظتها الكونية الإنسانية التي تنتمي إليها[9].

ينبغي إذن ألا تظل هذه الديمقراطية، التي قامت الثورات العربية من أجل تُشدانها، مجرد رواسم خطابية ومظاهر شكلية بلا مضمون،

ولا ديمقراطية نُخب مُتنفذة من دون ديمقـــراطيين، وإنمـــا يجـــب تجذيرها، ثقافة ومُمارسة عملية، في مفاصل النسيج المجتمعي العام. وهنا يمكن أن نؤكد، كما أسلفنا، على الوظائف الحاسمة التي ينبغي أن تؤديها نظم التربية والتعليم وتكوين المواطن، وكذلك وســـائل الإعلام والاتصال والتواصل، ومختلف مؤسسات الثقافة ومنظمات المجتمع المدني مثل الجمعيات والنـــوادي والأحـــزاب والنقابـــات والهيئات المهنية وغيرها... وذلك للعمل المتنـــاغم والمتكامـــل في الرؤى والمشاريع من أجل جعل الثقافة الديمقراطية مستوعبة ومتبناة في المؤسسة التربوية والمصنع والمنشأة الإنتاجية كالمقاولة ونحوهـــا، وفي المرفق البيروقراطي والمصالح الإدارية والاجتماعيـــة، كمـــا في الأسرة والشارع ومختلف مجالات ومؤسسات الفضاء الاجتمـــاعي العام[10].

7. من المفيد أن نذكر في هذا السياق بمعطى تاريخي وحضاري هـــام، ألا وهو **أن أفكار النهضة والتجديـــد والإصـــلاح في الـــوطن العربـــي ليست وليدة اليوم**. فمنذ ما يربو على القرنين أحدثت **حملة نابليون** على مصر بالمشرق العربـــي رجّة فكرية وتاريخيـــة هائلة حركت الأفكار الآنفة وأيقظت وعـــي العـــرب بـــتخلفهم الحضاري إزاء حداثة الغرب الصاعدة. ثم نضج هذا الوعي وتنامى في القرن العشرين على يد العديـــد مـــن رمـــوز ورواد النهضـــة والتجديد في الوطن العربـــي.

وبعد معاناة مجتمعاتنا – مع معاناة مجتمعات أخـــرى في العـــالم الثالث – من **هيمنة المد الاستعماري**، الذي لم يحقـــق لهـــا نهضـــتها المنشودة بقدر ما استغل مواردها ومقدراتها وحطم بنياتها التقليدية دون أن يؤسس بدلها بُنى حداثية جديـــدة مناســـبة ومندمجـــة في الســـياق

المحلي...، استطاعت مجتمعاتنا – بعد ما خاضته حركات التحرر الوطني فيها من حروب وانتفاضات وثورات ضد الاستعمار – أن تحصل على استقلالها. ومع أنه كان أقرب إلى كونه مجرد استقلال شكلي في الكثير من نماذجه، إلا أنها، شعوبا وحكومات، قد استبشرت به خيرا، آملة أن يمنحها فرصته مواصلة مسارها نحو النهوض والإصلاح[11].

ومنذ مستهل هذا الاستقلال في منتصف خمسينيات القرن العشرين المنصرم، انشغلت الدولة القطرية الناشئة في بلداننا العربية والثالثية بمهام رئيسية من بين أهمها: **استكمال مطالب التحرر والاستقلال** بكل ما يتطلبه ذلك من استحقاقات وآليات ترتيب البيت الداخلي وتنظيم العلاقة مع الخارج، ثم مهمة بناء **دولة «وطنية» حديثة** قادرة على تعويض الإدارة الاستعمارية في تدبير مجالات ومؤسسات المجتمع وفق أهداف وأولويات وتحديات محلية بالأساس، إضافة إلى **مهمة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية متكاملة ومستقلة** مستجيبة إلى طموحات وحاجات مرحلة ما بعد الاستقلال. وعلى الرغم من المجهودات المبذولة لإنجاز هذه المهام التاريخية الكبرى، فإن عوامل ذاتية وموضوعية متعددة، يصعب حصرها هنا ويختصرها واقع غياب مشروع مجتمعي توافقي واضح لمعالم النهوض والإصلاح والتنمية المنشودة، حالت دون تحقيق أهداف المرحلة وكسب رهاناتها الأساسية. ولذا فقد ظلت مشاريع البناء والتطوير ومخططات التنمية السوسيواقتصادية والتربوية والثقافية وغيرها، على ما كان لها من أهمية وأدوار إيجابية، متواضعة المردودية قياسا إلى أهدافها المعلنة، الأمر الذي جعل بعضها يبقى، في تقييم بعض البحوث والمقاربات، «**مخططات بلا تنمية**» حقيقية متوازنة[12].

وقد واصلت هذه «**التنمية المعطوبة**» إلقاء ظلالها وآثارها السلبية على مجتمعاتنا «**النامية**» مرورا بمراحل متعددة، من سياسات وبرامج «**التقويم الهيكلي**» المملاة من الغرب، إلى موجة «**الخوصصة**» التي فرضها تحرير الأسواق والاقتصاد في سياق العولمة الزاحفة، إلى مشاريع ومبادرات الإصلاح التي حملها معه بروز «**الشرق أوسطية الجديدة**» الآنفة الذكر. ولعل ما يجتاح مجتمعاتنا العربية الآن من موجات انتفاض عارمة مطالبة بالإصلاح والتجديد والتحديث والبناء الديمقراطي لا ينفصل، في عوامله ودواعيه، عن الثورة على ما ضاع منها – تحت حكم الاستبداد والشمولية والفساد وافتقاد البوصلة الهادية والمشروع الموجّه – من فرص وإمكانات للتطوير والنهوض وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة[13].

وإذا كانت فرص هذه التنمية قد تم تضييعها أو هدرها في واقع أوضاع التفكك القطري الداخلي والتشرذم والانقسام والتجزئة على المستوى القومي العربي، فإن ما أظهره ربيع الثورة العربي من تقارب في أهداف وهموم الشعوب العربي المرتبطة بالإصلاح والتجديد والديمقراطية والحداثة... يمكن أن يدفعنا إلى **التفكير في إمكانية تجاوز لهذه الحالة العربية من التشتت والتجزئة**، وخاصة فيما لو قدر لهذا الربيع العربي أن يثمر دولا وطنية مؤسسة على قيم ومبادئ المواطنة والديمقراطية والحداثة ووضوح **المشروع المجتمعي**...

والفكرة المفصلية هنا تتعلق بمدى مصداقية وجدية المراهنة على استثمار الآثار الإيجابية لهذه الحالة الثورية العربية الفريدة في رفد وتدعيم «**المشروع النهضوي العربي**» الذي يعاد طرحه وتداوله الآن باقتراح من «**مركز دراسات الوحدة العربية**» في بيروت، والذي أشرفت على إعداده ومراجعته نخبة من المفكرين والمثقفين والأكاديميين

العرب وفق رؤى جديدة ومتجددة لشروط وإمكانات وعناصر وآفاق النهوض الوحدوي العربي في ظل المستجدات المحلية والإقليمية والدولية، وبكل ما تحمله من تحديات ورهانات وممكنات التطور والتجدد والتكامل القومي[14].

وهكذا فإذا كان هذا الربيع العربي قد أصبح يُنظر إليه، من طرف مجمل الشعوب العربية الثائرة ونخبها وقياداتها من الشباب والقوى والفعاليات السياسية والاجتماعية، على أنه بمثابة بداية «**عهد ثان من الاستقلال**» تتحرر فيه مجتمعاتنا هذه المرة، لا من الاستعمار الأجنبي البائد في شكله التقليدي، وإنما من الاستعمار الداخلي الذي تمثله دولة الاستبداد والفساد والقمع والحكم الشمولي...، فإن التحدي الذي يطرح أمامها الآن هو: كيف يمكن الاستفادة من فرص وآفاق هذا المناخ الثوري الجديد في إعادة النظر الفكري والسياسي في مستقبل النهوض العربي وجعل هذا المناخ رافدا لهذا النهوض ورافعة محورية لإمكانات إنجاحه وتحقيق مقاصده التنموية والتحديثية المتكاملة...؟

يتطلب الأمر إذن - كما نعتقد، وترى فعاليات وقوى فكرية وسياسية وقومية متعددة...- القيام بـ «**مراجعة نقدية**» **للمفاهيم والتوجهات والبراديغمات والمرجعيات الفكرية والسياسية والحضارية لـ «مشروع النهوض الحضاري العربي**» الآنف الذكر. كيف يمكن الآن إعادة النظر النقدي في تحديده وتجديده لمفاهيم: الأمة والدولة والمجتمع، والوحدة والوطن والمواطنة والقومية، والهوية الحضارية والدينية، والتنمية والديمقراطية والحداثة...؟ وايضا لآليات وشروط وأنماط التكامل القومي المنشود... وكيف يمكن أن نجعلها منفتحة - بلا استنساخ أو تقليد - على بعض النماذج العالمية الناجحة، مثل

«**الاتحاد الأوربـــي**» الذي تربط مجتمعاتنا العربية به علاقات تبادليـــة قوية؟[15].

وتظل النواة الصلبة للهدف المركزي من كل هذه الجهـــود هـــي المراهنة على إقامة «**نظام عربـــي جديد متجدد**» مؤسس على رؤيـــة حضارية منفتحة لتضامن أو تكامل قومي حداثي ديمقراطي بعيد عـــن كل شوفينية أو تطرف أو إقصاء، مؤهل وقادر على تدبير عقلاني لمـــا يزخر به الوطن العربـــي من شتى أنماط التعدد والتنـــوع والاخـــتلاف الإثـــني أو الجغـــرافي أو الاقتصـــادي أو الثقـــافي، أو البشـــري أو السوسيوحضاري العام. واعتبار كل ذلك لا بمثابة عوائـــق أو إفقـــار لمضامين مشروع النهوض العربـــي، وإنما عناصر إغناء له مبدعة أصيلة، ومصادر تحصين وتمنيع وتقوية لمقدرات وإمكانات الأمـــة ورهاناتهـــا السياسية والحضارية...[16].

وإذا أدخلنا في الاعتبار ما أصبحت تتطلبه إكراهات العولمة مـــن تشكيل لتكتلات وأحلاف إقليمية ودولية قادرة على الانخراط المستحق في شراكات ومشاريع وتبادلات اقتصادية وثقافية عالمية مختلفة، أدركنا كم يكون مفيدا ومؤثرا التوجه نحو بناء «**تكتُّل قومي عربـــي**» علـــى أن يكون تكامليا وديمقراطيا وتوافقيا مفتوحا قادرا على تأهيل الـــوطن العربـــي ليحتل مكانته اللائقة به في المنتظم الدولي الراهن، وليساهم في التأثير إيجابيا في مجريات الأحداث وفي ســـيرورات اتخـــاذ وتصـــريف القرارات الدولية الحاسمة وعلى كافة الصعد والمستويات المتعددة...[17].

هوامش وإحالات بيبليوغرافية (VII)

(1) سمير أمين: ثورة مصر وما بعدها، مرجع سابق الذكر.

- Cf. p. Bourdieu: Le sens pratique(...), Ed. Minuit, Paris, 1980.

(2) ألفين توفلر: تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين، ترجمة لبنى الريدي، الجزء الأول، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سلسلة (الألف كتاب الثاني، 1995/181).

(3) Cf. Collectif: le projet: Un défi nécessaure face à une société sans projet, (ROPS: Laboratoire de Recherche opératoire en Sciences Sociales), Ed. L'Harmatton, Paris, 1992.

(4) مصطفى محسن: في التنمية السياسية (...)، مرجع سابق الذكر، ص ص (59-79).

(5) ارجع، حول هذه القضية للتوسع، إلى:

- مجموعة مؤلفين: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة كتب المستقبل العربي - 19)، الطبعة الأولى، 2000.
- د. حسين سعد: الأوصولية الإسلامية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة أطروحات دكتوراه - 52)، الطبعة الثانية، 2006.
- مجموعة مؤلفين: الحوار القومي - الديني (أعمال ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1989، ص ص (257-358).

(6) انظر، حول هذه المسألة في أبعادها وجذورها المحلية والغربية:

- مصطفى محسن: سوسيولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث (...)، مجلة «**فكر ونقد**»، الرباط، السنة الثالثة، العدد 28، أبريل 2000، ص ص (30-46).
- عبد الله العروي: مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، 1981.

- Cf. A. Laroui: Les Origines sociales et culturelles du Nationalisme marocaine, Ed. Maspero, Paris, 1977.
- Cf. A Touraine: Production de la société, Ed. Seuil, Paris, 1973.
- Cf. M. Miaille: L'Etat de droit, Ed. Maspero, Paris, 1976.

- Cf. G. Balandier: Sens et puissance, Ed. P.U.F., Paris, 1981..

(7) انظر فيما يتعلق بالأدوار السوسيوثقافية للثورة:

- حنة أرندت: في الثورة، مرجع سابق الذكر.
- ألان وودز، فريد ويستون: الثورة المصرية (...)، مرجع سابق الذكر.

- Cf. Serge Jonas: Vers une sociologie des Révolutions, op. cit., pp. (11-18).
- In: Collectif: Sociologie et Révolution, op. cit., pp. (11-18).
- Cf. Rossana Rassanda: La Révolution culturelle et la structure sociale de la Chine Communiste, In: Sociologie et Révolution, op. cit., pp. (169-181).

(8) ننوه هنا بضرورة تجنب اختزال هذه «**الفجوة الرقمية**» في مجرد ابعادها الثقافية والإعلامية والمعرفية... إذ لها ابعاد وجوانب قيمية وسوسيوثقافية وحضارية وسياسية متعددة ومعقدة. عُد، للتوسع، إلى:

- د. نبيل علي/د. نادية حجازي: الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة «**عالم المعرفة**» العدد 318، أغسطس 2005، ص ص (11-96).

(9) عن المسألة الثقافية وعلاقتها بالحداثة والديمقراطية في الوطن العربي، عد إلى:

- مجموعة مؤلفين: الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة كتب المستقبل العربي - 29)، 2003.
- مجموعة مؤلفين: الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة كتب المستقبل العربي - 30)، 2004.

- Cf. B. Badie: Le développement politique, Ed. Economica, Paris, 1984.

(10)ارجع، بشأن هذه المسألة، إلى بعض المقاربات العامة في:

- فيليب سيب: تأثير «**الجزيرة**»: كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسات الدولية، ترجمة عز الدين عبد المولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2011.
- إبراهيم بعزيز: دور وسائل الإعلام الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية، «**المجلة العربية للعلوم السياسية**»، بيروت، العدد 31، صيف 2011، ص ص (173-188).

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم: تقرير المعرفة العربي للعام 2009 (...)، دبي، ص ص (127-160).

(11) مصطفى محسن: أسئلة التحديث في الخطاب التربوي بالمغرب: الأصول والامتدادات، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، الطبعة الأولى، 2001، ص ص (31-51)، وص ص (99-128).

(12) Cf. Jamil Salmi: Le Maroc: Planification sans développement (...), Ed., Maghrébines, Casablanca, 1978.

- Cf. B. Badie: Le développement politique, op. cit.

(13) انظر حول معضلة التنمية في الوطن العربي، النماذج التالية:

- د. يوسف صايغ: التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
- د. علي خليفة الكواري: تنمية للضياع، أم ضياع لفرص التنمية؟(...)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (...): تقرير التنمية الإنسانية العربية للعم 2004: نحو الحرية في الوطن العربي، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2005، ص ص (153-171).
- مجموعة مؤلفين (تحرير: د. طاهر حمدي كنعان): هموم اقتصادية عربية: التنمية - التكامل - النفط - العولمة (دراسات في تكريم يوسف صايغ)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005.
- د. أسامة عبد الرحمن: تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة الثقافة القومية - 32)، الطبعة الثانية، 2003.
- مجموعة مؤلفين: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية (ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005.
- جورج قرم: التبعية الاقتصادية، دار الطليعة، بيروت، 1981.
- عبد الخالق عبد الله: التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزع، بيروت، 1986.
- مجموعة مؤلفين: حال الأمة العربية (2006-2007): أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص ص (9-35).

- مجموعة مؤلفين: حال الأمة العربية (2007-2008): ثنائية التفتيت والاختراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص (9-24).
- مجموعة مؤلفين: حال الأمة العربية (2009-2010): النهضة أو السقوط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص (113-134).
- د. حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة التاسعة، 2006.
- د. حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.
- Cf. Dris Guerraoui: Ajustement et développement, Ed. Toubkal, Casablanca, 1993.
- Cf. Dris Guerraoui et Xavier Richard: Stratégie de privatisation(...), Ed. Toubkal, Casablanca, 1993.

وللتذكير، فإن ما حققه جل مجتمعاتنا العربية في مختلف ميادين التنمية الاجتماعية ليس، في عمقه السوسيواقتصادي، سوى مجرد «**نمو: Croissance**»، من بين أهم خصائصه أنه قد يكون عفويا غير مخطط، أو قطاعيا أو جزئيا محدودا في الزمان والمكان، وليس شموليا أو مستداما...، كما يحصل أحيانا في الفلاحة التقليدية أو في السياحة أو غيرهما لاعتبارات ظرفية مناخية أو سوسيوسياسية عابرة أو مفاجئة. أما «**التنمية: Développement**» فيفترض فيها أن تستوعب النمو الآنف وتتجاوز. ذلك أنها، في مفهومها السوسيولوجي الموسع، تقوم على استنهاض شمولي إرادي مخطط وهادف ومستديم لكل المقومات والإمكانات والجوانب المادية والبشرية والروحية للمجتمع... وذلك بهدف استثمارها عقلانيا وتأهيلها وإقدارها على امتلاك شروط وكفايات وقدرات وحريات الخلق والابتكار والإبداع الدائم والمتجدد لمجمل الخيرات والمنتوجات والإمكانات المادية والرمزية القمينة بالاستجابة المرضية للحاجات والمتطلبات والمستجدات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحضارية النوعية المتغيرة والمتنامية بشكل متواصل مستديم. ولذا، فإن التنمية بهذا المعنى، وبشكل أكثر وأشمل من النمو، يُفترض أن تصل ربوعها وآثارها الإيجابية أوسع قدر ممكن من الفئات والمجالات والقطاعات الاجتماعية،

الأمر الذي يكفل دوامها واستمراريتها ودعمها لمسارات الديمقراطية والتحديث وتكوين الإنسان وبناء المواطنة المنشودة. وهو ما لم يتحقق في مجتمعاتنا العربية إلا بشكل نسبي متواضع محدود.

(14)انظر نص هذا المشروع في:

- مركز دراسات الوحدة العربية (إعداد): المشروع النهضوي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، فبراير 2010.

(15)وحول بعض المقاربات والرؤى النقدية لمشاريع الإصلاح والنهوض العربي، عُد إلى هذه الأعمال على سبيل الإشارة لا الحصر، ومنها:

- مجموعة مؤلفين: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي (ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005.
- د. يوسف مكي: في الوحدة والتداعي: دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
- د. كمال عبد اللطيف: أسئلة النهضة العربية: التاريخ – الحداثة – التواصل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005، ص ص (99–140).
- مجموعة مؤلفين: قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة كتب المستقبل العربي – 18). الطبعة الثانية، 2004.
- د. طيب تيزيني: بيان في النهضة والتنوير العربي، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
- د. محمد عابد الجابري: في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص ص (193–240).
- منير شفيق: مقولات في المشروع الوحدوي العربي والقضية الفلسطينية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.
- محسن دلول: العرب إلى أين؟ الحرية الضائعة، المستقبل المجهول (إعداد وتحرير يوسف مرتضى)، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2011.

(16)انظر، إضافة إلى مراجع الهامش السابق:

- خلدون حسن النقيب: آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة، دار الساقي، بيروت، 2002.
- جلبير الأشقر: صراع الهمجيات: الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل 11 أيلول وبعده، ترجمة كميل داغر، دار الطليعة، بيروت، 2002.

- د. حسن نافعة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- د. خير الدين حسيب وآخرون: مستقبل الأمة العربية: التحديات... الخيارات، (مشروع استشراف المستقبل العربي: التقرير النهائي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006.
- د. محمد عابد الجابري: المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000.
- جون هيلز وآخرون (تحرير): الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة «**عالم المعرفة**»، العدد 344، أكتوبر 2007، ص ص (373-400).
- أمارتيا صن: التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة «**عالم المعرفة**»، العدد 305، مايو 2004، ص ص (179-194).
- د جميل مطر ود. علي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السابعة، 2001.
- د. هادي نعمان الهيتي: إشكالية المستقبل في الوعي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص ص (211-239).
- د. ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2004.
- د. علي الدين هلال ود. نيفين مسعد: النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2005.

(17)يُستحسن الرجوع بشأن هذه المسألة إلى المراجع الهامة المذكورة أساسا في الهوامش السابقة: (13-14-15-16) من هذا المبحث. وانظر أيضا:

- د. خير الدين حسيب: حول الحاجة إلى «**كتلة تاريخية**» (...)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة 29، العدد 336، فبراير 2007، ص ص (6-27).
- د. علي الحاج: سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة أطروحات الدكتوراه - 51)، الطبعة الأولى، 2005.

- Cf. Roger Garaudy: Révolution et Bloc Historique, In: Collectif: Sociologie et révolution, op. cit. pp. (293-307).
- Cf. Robert Solé: Le Phéraon renversé: Dix-huit jours qui ont changé l'Egypte, Ed. Arenes, Paris, 2011.
- Cf. Sarah Ben Néfissa et Blandine Destrémau: Protestations Sociales, Révolutions Civiles: Transformations du politique dans la Méditerranée arabe, Ed. Revue Tiers-Monde/A. Colin, Paris, 2011.